



## واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 2018

### الموجز التنفيذي

شهد قطاع غزة، تباطؤاً كبيراً في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نتيجة اتخاذ تدابير تراجعية متعمدة من جانب السلطات في عام 2018. وباتت الأزمات أكثر تعقيداً، وأصبحت الاحتياجات الإنسانية تزداد اتساعاً.

وتواجه الأسر الفلسطينية في قطاع غزة صعوبات حقيقية في تأمين الغذاء الكاف، ومياه الشرب النظيفة، وامتدادات الطاقة. كما راوحت أزمة السكن مكانها بدون حلول جذرية، فيما تراجعت مستويات الرعاية الصحية، وجودة التعليم، ونقشى الفقر، وارتفعت معدلات البطالة، وتوسعت دائرة الأضرار البيئية.

وتواصلت انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني، وظل المدنيون يدفعون ثمناً باهضاً من المعاناة والألم؛ وسط استمرار الحصار المشدد، والاستمرار في تقييد حرية الحركة والتنقل للأفراد. وشكلت هذه الإجراءات عبئاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً على سكان قطاع غزة.

وأمام هذا الواقع بالغ التردّي، خرج الناس للتعبير عن رفضهم للظروف التي يعيشونها وفي الوقت نفسه لتظهير قضيتهم كلاجئين، في ظل محاولة طمسها بعد التصريحات والإجراءات الأمريكية، فيما أصبح يعرف بمسيرات العودة وكسر الحصار التي انطلقت في 2018/03/30. وجاءت مسيرات العودة لمطالبة العالم بالتدخل لوضع حد لمعاناتهم جراء تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فواجهتها قوات الاحتلال بالقوة المفرطة والمميتة. وتشير حصيلة أعمال الرصد والتوثيق أن تلك قوات الاحتلال الإسرائيلي قتلت على امتداد العام (262) فلسطيني/ة، من بينهم (180) فلسطيني/ة خلال فعاليات مسيرات العودة حيث قضى ما نسبته (89%) منهم نتيجة إطلاق النار على الجزء العلوي من الجسم.

كما استمرت الإجراءات التي اتخذتها حكومة الوفاق الوطني بحق موظفيها في قطاع غزة، والتي تمثلت في استمرار الحسومات المالية، علاوة على إحالة الآلاف من الموظفين إلى التقاعد المبكر، الأمر الذي شكل سبباً مباشراً في مزيد من تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وحلّف تداعيات خطيرة على مستويات المعيشية في قطاع غزة. وتواصل انخفاض حجم التمويل الدولي للقطاع الأهلي، وتراجع حجم المشاريع المقدمة لقطاع غزة، مما أسهم في تأكل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل الحق في الصحة والحق في السكن والتعليم، وانخفاض عدد فرص العمل. كما استمر غياب سبل انتصاف فعالة عند الاقتضاء، وظل القاسم المشترك بين انتهاكات قواعد القانون الدولي هو غياب المسائلة والمحاسبة محلياً ودولياً، بحيث شكل - ولم يزل - الإفلات من العقاب والحصانة لمرتكبي الانتهاكات والمسؤولين عنها سبباً في استمرارها وتصاعدها.

وبرغم الخطط الأممية والمحلية التي كانت تبث الأمل لسكان قطاع غزة في النجاة من التقلبات السياسية والاقتصادية، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أنها بقيت في الهواء باستثناء تحسن طراً على خدمات توصيل الكهرباء للمنازل، وعجزت بل تعمدت السلطات الحكومية عدن التصدي للأسباب التي تقف خلف هذا التدهور.

الأحوال الاقتصادية:



أصبحت القطاعات الاقتصادية بحالة من الركود، وتراجعت معدلات الإنتاج والتشغيل ووصلت إلى أسوأ مستوياتها فضلاً عن التباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة بلغت (8%) مقارنة مع الأرباع الثلاثة الأولى من عام (2017م). واختفى دور القطاع الخاص كقوة دافعة للنمو، وتضاعفت القيود، فباتت كل محاولة طموحة من جانب الفلسطينيين للنهوض من جديد تصطدم بالحصار الإسرائيلي المشدد، والإجراءات المتخذة من قبل حكومة الوفاق الوطني، وانعكس ذلك على معدلات الاستهلاك والأنشطة الاقتصادية.

وفيما تواصلت الهجمات الإسرائيلية وأعمال التدمير، استمرت القيود التي تفرضها تلك السلطات على الواردات والصادرات قائمة، ومن أبرزها منع ادخال البضائع والسلع المعروفة بـ "ثنائية الاستخدام"، وهو قيد مستمر ومؤثر على الأنشطة الصناعية وفي ظلله اضطرت المنشآت إلى استخدام مدخلات عالية التكلفة. وعلى الرغم أن الربع الثالث من العام 2018 شهد تذبذباً وتحسناً نسبياً في كمية التيار الكهربائي الواردة، إلا أن ذلك لم يتم الاستفادة منه وترجمته اقتصادياً، ولم يطرأ تحسن واضح على صعيد الإنتاج والتشغيل بل سجل حجم الصادرات انخفاض كبير مقارنة مع الأعوام التي سبقت الحصار- فعلى سبيل المثال: في شهر أكتوبر سجلت الصادرات معدل أقل بـ (78%) من حجم الصادرات في العام 2007م، وهو العام الذي سبق فرض الحصار، وجراء ذلك باتت القطاعات التصديرية الرئيسية: قطاع الزراعة، وقطاع الصناعات الخشبية، وقطاع الملابس والخياطة، في أضعف مستوياتها.

#### القطاع الزراعي:

تعرضت الجهود الذاتية والرسمية لتنمية قطاع الزراعة إلى أنواع مختلفة من الانتهاكات والقيود، أبرزها فرض المناطق مقيدة الوصول، التي أخرجت ما نسبته 35% من الأراضي الزراعية من المساهمة في الإنتاج، و85% من مياه الصيد صارت محرمة على الفلسطينيين ما أسهم في استمرار تراجع قطاع الصيد البحري في الناتج الإجمالي المحلي وأثر على السلة الغذائية فيما أفضى لإفقار العاملين في مهنة الصيد والمرتبطة بها.

كما مُنع المزارعين من استيراد الأسمدة، خاصة تلك التي تحتوي على نترات عالية بجهة أنها "ثنائية الاستخدام"، بالإضافة إلى حظر استيراد العديد من المواد المستخدمة في تعقيم التربة، وعلى صعيد الانتهاكات الإسرائيلية اليومية بلغت عدد حوادث القصف وإطلاق النار على المزارعين (229)، تسببت في استشهاد (5)، وإصابة (2)، فيما بلغ عدد حوادث رش المبيدات الكيميائية التي تدمر المزروعات وتؤثر على صحة الأرض (7) مرات.

وطلّرت زيادة ملحوظة على أعداد الحوادث والانتهاكات بحق الصيادين، مقارنة مع عام (2017)، وارتفعت أعداد الحوادث بنسبة (52%)، وتسببت في خفض كمية الأسماك التي تُعد مصدراً أساسياً للتغذية، ومنذ مطلع 2010 حتى نهاية عام 2018م، تشير بيانات المركز أن (26%) من الصيادين -البالغ عددهم (3700) صياد- تعرض أحدهم إما إلى فقدان الحياة، أو الإصابة، أو الاعتقال، أو تخريب المعدات أو مصادرتها.

#### القطاع الصناعي:

تأثر قطاع الصناعة، وتراجع مستوى الإنتاج بشكل متواصل، بحيث انخفض عدد المصانع العاملة من (1725) مصنع في عام 2015م إلى (813) مصنعاً ومنشأة في عام ٢٠١٨، ويعمل معظمها جزئياً وبالحد الأدنى. وبمقارنة عدد عمال هذا القطاع، قبل الحصار المفروض على قطاع غزة، حيث بلغ عددهم (45000) عاملاً، وانخفض إلى (10047) عاملاً ليسجل نسبة انخفاض مقدارها (77.6%) في العام 2018م.



تحاول سلطات الاحتلال الإسرائيلي خداع العالم، وتضليل الرأي العام، وتعلن عن السماح لبعض المواد الخام بالدخول والوصول إلى قطاع غزة، لكنها في الوقت نفسه تحظر دخول أحد العناصر الأساسية للمنتج مما لا يتيح للمنشآت والشركات العمل بكفاءة عالية، فغياب عنصر من المواد الخام اللازم للتصنيع يفقد المكونات الأخرى قيمتها، من الأمثلة العملية على هذا عندما يتم السماح لأنواع معينة من الأخشاب بالدخول وفي الوقت ذاته يتم منع دخول الطلاء الخاص بالأخشاب، فتفقد المواد الخام الأساسية الموردة قيمتها في العملية الإنتاجية.

طالت تأثيرات القيود الإسرائيلية معظم القطاعات الرئيسية للتصدير ومنها الصناعات الخشبية والأثاث في قطاع غزة، وانخفض أعداد المصانع والورش، وتم تسريح الألاف من العمال وبلغت نزوة هذا النشاط في العام (2005م) حيث سجل تصدير (1200) شاحنة، وهو العام الذي سبق فرض الحصار وانخفض إلى (100) في العام 2018م، وهي ما نسبته 8.33%.

كما واجه قطاع الخياطة والنسيج تحديات منها، منع ادخال المعدات والمكينات وقطع الغيار. وكانت أعداد الشركات والمصانع التي تعمل في مجال الملابس والنسيج (928) شركة ومصنع، لينخفض عددها إلى (137) مصنع وشركة، وتمثل ما نسبته 14.76%.

وتتسبب عمليات التفريغ والتحميل للمنتج في المركبات على المعابر، وإجراءات النقل والتفتيش في اتلاف كميات كبيرة من المنتجات الفلسطينية، وبأبت بالفشل جميع الجهود لإدخال حاويات مصنوعة من الحديد كبيرة الحجم لنقل البضائع؛ حيث مازالت سلطات الاحتلال ترفض ذلك بدواعي أمنية.

وعلى الصعيد المحلي يواجه قطاع الصناعة تحديات لها علاقة باستمرار أزمة التيار الكهربائي، وارتفاع تكلفتها حيث يتم تزويد التيار لهذه المصانع بأسعار مضاعفة، كما فرضت الإدارة في قطاع غزة قيود لها علاقة بالرسوم والضرائب والإجراءات والتحويلات المالية.

### القطاع التجاري:

دخل قطاع غزة في نفق مظلم بعد تخصيص معبر كرم أبو سالم أقصى جنوب شرق قطاع غزة كمعبر تجاري وحيد، وظل النقص الحاد في المواد الأساسية، والإمدادات الإنسانية، يتواصل بدون انقطاع، فقد ارتفع عدد السكان حوالي نصف مليون نسمة بعد افتتاح المعبر، ومع ذلك لم تتطور الطاقة الاستيعابية للمعبر وظل يعمل وفق الجدول المعمول به منذ التأسيس بواقع (5) أيام في الأسبوع.

وتشير البيانات المتوفرة أن سلطات الاحتلال أغلقت معبر كرم أبو سالم خلال عام 2018 (8) أيام متترة لأسباب أمنية، وبلغ عدد أيام الإغلاق بسبب الإجازات الأسبوعية (الجمعة، والسبت) (104) يوم، بالإضافة إلى (15) يوم بسبب الأعياد اليهودية، و(3) أيام بسبب الأعياد الفلسطينية، وبلغ عدد أيام العمل في المعبر على امتداد العام (235) يوم فقط.

وتكبد رجال الأعمال والتجار خسائر باهظة، حيث تشير بيانات غرفة مقاصة غزة أن عدد الشيكات المعادة بلغ (30,834) شيك، بقيمة (85,8) مليون دولار. وصحيح أن عدد الشيكات أقل من عام 2017م الذي سجل فيه عدد الشيكات المعادة (35,484) شيك وهذا رقم يعطي مؤشر خطير على استمرار الانهيار، ولاسيما في ظل انهيار الاقتصاد



وانحسار قطاع التجارة وتقلصه لم يكن متوقفاً إرجاع هذا العدد من الشيكات وتهديد أصحابها من رجال الأعمال والتجار بالحبس.

هذا وطرأ انخفاض في مستوى الاستهلاك على مستوى قطاع غزة، ويستدل على ذلك من كمية النفايات الصلبة المرحلة إلى المكبات الرسمية. وبينت الأرقام انخفاض ملحوظ في الكميات المرحلة إلى مكب النفايات الواقع في قرية وادي غزة (جرر الديك) من محافظة غزة، المكونة من أربعة تجمعات وهي (مدينة غزة، مدينة الزهراء، قرية المغرقة، قرية وادي غزة (جرر الديك) وهي الأكبر من حيث عدد السكان، بحيث انخفضت كمية النفايات المرحلة مقارنة مع الأعوام الثلاثة الماضية 2016م، 2017م، 2018م، وبلغت الكميات على النحو التالي: (259,878.190) طن، (249,510.460) طن، (217,338.710) طن، وهو ما يؤكد أن الإنفاق الاستهلاكي اتجه للانخفاض نتيجة انخفاض مستوى الدخل. واللافت في الأمر أن معدلات الزيادة في السكان واصلت ارتفاعها ومع ذلك لم يطرأ زيادة في كمية النفايات الصلبة المرحلة، مما يدل على تأثير انخفاض الدخل، نتيجة الحسومات سواء على صعيد موظفي حكومة غزة السابقة، أم على صعيد الموظفين العموميين التابعين للسلطة الفلسطينية، السلبي على الإنفاق الاستهلاكي وبنسبة أكبر من الزيادة السكانية، ومن جهة أخرى تعزز هذه المؤشرات تدهور مستويات المعيشة والأوضاع الاقتصادية.

كما تضررت قطاعات أساسية أخرى منها قطاع النقل والمواصلات، وقطاع السياحة الذي أصيب في مقتل نتيجة استهداف المواقع السياحية، والإغلاق المتكرر للمعابر، والإجراءات المفروضة على الزوار الراغبين بزيارة القطاع. هذا بالإضافة إلى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نتيجة عدم ادخال أجهزة ومعدات الجيل الثالث وعدم توفر بعض الأدوات المستخدمة في تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات (الامر الذي حد من مساهمتهم في دفع عجلة الإنتاج باعتبارهم يشكلون خادماً للقطاعات الاقتصادية كافة).

### مؤشرات البطالة والفقر:

انعكست الإجراءات الإسرائيلية واستمرار الحصار المشدد، والإجراءات التي اتخذتها حكومة الوفاق الوطني بآثار سلبية على المستوى المعيشي للأسر الفلسطينية وارتفعت معدلات البطالة لتسجل (52%) في صفوف القوى العاملة. كما تقشى الفقر بين السكان وسجل (53.0%)، رغم أن الحقائق على الأرض تشير إلى ارتفاع يفوق هذا الرقم بكثير ولاسيما بعد قطع وفرض حسومات على رواتب موظفي السلطة ما أدخل الغالبية العظمى منهم في دائرة الفقراء والمعوزين، وتركت هذه المؤشرات آثاراً اجتماعية وأمنية، وتداعيات خطيرة على الحقوق الأساسية للإنسان شملت مظاهره الجوع وسوء التغذية.

باتت العلاقة ما بين عدد الأطفال في الأسر ونسب الفقر طردية؛ فنسبة الفقر بين الأفراد الذين يعيشون في أسر لديها أطفال كانت 30.1%، مقارنة بـ 23.1% بين الأفراد الذين يعيشون في أسر ليس لديها أطفال. وتزداد نسبة الفقر بازدياد عدد الأطفال في الأسرة، كما استمرت أعداد المتسولين عبر حدود الفصل الشرقية والشمالية لقطاع غزة في رحلة محفوفة بالمخاطر للبحث عن فرصة عمل، وخلال الأربع سنوات الماضية اعتقل (171) من المتسولين ومعظمهم من الفتية والأطفال. هذا بالإضافة إلى التوجهات العارمة نحو الهجرة غير الشرعية لأوروبا، ومحاولات الانتحار، والإدمان على الحبوب المخدرة وغيرها من المشكلات الاجتماعية الناشئة عن الفقر والبطالة.

### الحق في العمل:



ظلت أعداد الأيدي العاملة تنمو بوتيرة أسرع من نمو العمل، وزاد الضغط على أسواق العمل وقدر عدد العمال العاطلين عن العمل في قطاع غزة بـ 305.311 وذلك حسب نظام معلومات سوق العمل-بوزارة العمل الفلسطينية، وفي السياق ذاته بلغ إجمالي المسجلين في مكاتب التشغيل التابعة لوزارة العمل والباحثين عن عمل نحو 404.679 عاطل.

بلغ معدل البطالة في قطاع غزة (52%) وهذا الرقم يعبر عن البطالة المعدلة، فيما سيقفز هذا الرقم فيما لو جرى احتساب معدلات البطالة الموسعة واستبعاد أحد المعايير مثل: البحث عن عمل. هذا وقد شجعت هذه المعدلات الكبيرة في العاطلين عن العمل، أصحاب العمل على التحلل من مبادئ القانون، لاسيما توفير الوسائل والشروط المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية، واضطر العمال للعمل في بيئة غير آمنة، وغير صحيّة، كما دفعت بالعمال إلى القبول بأجور متدنية أقل من الحد الأدنى للأجور من أجل العمل.

وعلى صعيد مشاركة المرأة في القوى العاملة، لازالت الفجوة كبيرة بين الذكور والإناث. كما أن أقل من نصف المستخدمين بأجر في القطاع الخاص حوالي (43%) يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر، والمستخدمين بأجر في القطاع الخاص يعملون دون عقد عمل، و(25%) منهم فقط يحصلون على تمويل التقاعد/ مكافأة نهاية الخدمة.

هذا ويتضاعف شعور العاطل عن العمل بالقلق والخوف من المستقبل، وانعدام الأمان المتزايد والرغبة الكبيرة في الهجرة، كما أفرزت معدلات البطالة شعور العداة حيث سجل خلال عام 2018 انتحار (14) مواطناً، من بينهم (6) من الأطفال الياقين، و(4) سيدات، و(4) بالغين. هذا بالإضافة إلى عزوف كثير من الشباب عن الزواج بسبب عدم توفر الإمكانيات المادية وارتفعت حدة الخلافات بين أفراد الأسرة سواء كانت نووية أم ممتدة.

ودفع تدهور الأوضاع الاقتصادية الآلاف من سكان قطاع غزة لمغادرته والبحث عن فرصة جديدة لبدء حياة طبيعية، ولاسيما الشباب، فخرج آلاف الشباب في مغامرة محفوفة بمخاطر تهدد الحياة في محاولة للهجرة والتماس مختلف السبل وفي مقدمتها الهجرة غير الشرعية عبر البحر بعد مغادرة القطاع عبر المعبر.

وتواصل الازدحام والضغط على مكاتب وزارة الداخلية في غزة لتقديم طلبات السفر والتسجيل، وتشير الأرقام المتوفرة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أن ما نسبته (39.12%) ممن غادروا قطاع غزة مكثوا خارج القطاع، وذكرت بعض التقارير المحلية أن من بين هؤلاء حملة الشهادات العليا، وأصحاب تخصصات علمية فريدة، فضلاً عن أصحاب رؤوس الأموال، حيث يوجد إقبال مخيف على الخروج من قطاع غزة وهو لا يتوقف على شريحة محددة بل يكاد الطلب على الهجرة يمتد إلى كافة الشرائح والطبقات الاجتماعية.

وبعد أن شاع التفاؤل بإقرار قانون ضمان اجتماعي عصري، يحمي العمال من الشيخوخة والمرض ويؤمن لهم حياة كريمة، جرى تجميد القانون تحت ضغط الاحتجاجات، رغم أن مركز الميزان كان قد خاطب دولة رئيس الوزراء معبراً عن ترحيبه بالقانون، ومطالباً دولته بالعمل على تعزيز المشاركة المجتمعية لتجاوز الثغرات التي اعترته وجعله أكثر إنسجاماً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

#### الأوضاع الاجتماعية:

ارتفعت معدلات الطلب على الخدمات الاجتماعية نتيجة الظروف غير الطبيعية التي أدت إلى انكشاف مزيد من المواطنين لعدم قدرتهم على مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة، وأصبح النسيج الاجتماعي مهدداً بفعل اتساع المشكلات الاجتماعية الخطيرة.



وظلت مكافحة العائلات والأسر للخروج من ربقة الفقر محكومة بالفشل أغلب الأحيان، حيث أن ما نسبته (60%) ممن يحتاجون المساعدة غير مشمولين بها، أي أن أكثر من نصف المحتاجين لا يتلقون أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية التي تشكل بالرغم من ضعفها مخرجاً وملاذاً للعديد من الأسر.

كما طرأت زيادة ملحوظة في أعداد الأفراد خاصة من أرباب وريبات البيوت الذين لجأوا إلى التسول لسد رمق عائلاتهم والتي انتشرت وبشكل غير مسبوق في المناطق الحضرية والريفية على حدٍ سواء، وأصبحت ظاهرة تلاحظ بالعين المجردة في الشوارع والأسواق وبالقرب من دور العبادة والمؤسسات. ولم يقتصر التسول على الأطفال أو شريحة عمرية بعينها أو على جنس، بل انخرط أكثر من الفقراء رجال ونساء وأطفال. كما لجأ بعضهم إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والمنديات الإلكترونية كوسيلة لاستدرا العطف والتسول.

انخفضت عدد حالات الزواج في عام 2018 حيث سجل (15.392) حالة زواج جديدة في قطاع غزة، بانخفاض (1975) حالة زواج بانخفاض نسبته 11.3% عن عام 2017 الذي سجل (17367) حالة، وأشارت المصادر أنه طرأ انخفاض طفيف في معدلات الطلاق قياساً بالعام 2017 بفارق (84) حالة أي ما نسبته 2.5%. وهذا مرده ليس لتراجع معدلات الطلاق بل لانخفاض معدلات الزواج نفسها أي أن معدلات الطلاق رغم انخفاضها من حيث العدد فقد ارتفعت نسبتها الفعلية.

وانعكس تدهور الأوضاع المعيشية في قطاع غزة سلبياً على استقرار وتماسك الأسر، فقد بلغ عدد النساء اللواتي لجأن إلى مؤسسة بيت الأمان للحصول على الخدمة (372) حالة وبلغ عدد أطفالهن (87) طفل، بزيادة بلغت (58) حالة عن العام 2017. وللعام الثاني على التوالي سجل ارتفاع أعداد الأطفال ممن هم على خلاف مع القانون، فقد بلغ عدد الأحداث الذين دخلوا مؤسسة الربيع لرعاية الأحداث (650) حالة خلال العام 2018، بزيادة (200) حدث عن العام السابق.

تعاني مراكز الرعاية الاجتماعية للتدريب المهني، والتي تستهدف الطلبة والمتسربين من المدارس من أجل تأهيلهم، من نقص في المواد الخام، حيث أن ما يتوفر لا يكفي بحاجة مراكز التدريب. كما أن التقنين أثر بشكل سلبي على تمارين الطلاب في المراكز، ويتم إعادة تدوير المواد المستخدمة في التمارين السابقة. كما أن منع دخول بعض المواد مثل مادة (الستلاين)، أثرت سلباً على إمكانية تنفيذ التمارين.

### الحق في الغذاء الكافي:

رغم الجهود المبذولة من جانب العديد من الجهات والمؤسسات على صعيد تقديم المساعدات الغذائية فقد تواصل معدل انعدام الأمن الغذائي ارتفاعه في صفوف السكان، حيث أظهرت المعطيات المتوفرة أن (68.5%) من الأسر في قطاع غزة تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وتواجه صعوبات في توفير الغذاء بكمية كافية ونوعية توفر البروتينات والفيتامينات والأملاح التي يحتاجها جسم الإنسان.

وواجهت النساء والأطفال خاصة ممن هم بحاجة ماسة للتغذية السليمة، وخاصة المصابين في مسيرات العودة، والسيدات الحوامل، وأصحاب الأمراض المزمنة ظروف بالغة الصعوبة جراء ما آلت إليه أوضاعهم التغذوية، حيث يتطلب حصولهم على البروتينات والفيتامينات المتوفرة في الفواكه والخضروات واللحوم والألبان، وتعذر ذلك نتيجة انخفاض دخل أسرهم.





### الحق في الصحة:

تضاعفت المعاناة النفسية والجسدية للمرضى، وظل انتهاك الحق في الصحة يسهم في تدهور الأوضاع الإنسانية، وأضحت الخدمات الصحية المرتبطة بحق الإنسان في الحياة لا تلبي حاجة المرضى، ولا تتسجم مع ما نصت عليه القوانين الدولية والداستير المحلية حيث ظل التذبذب في كميات الأدوية سيفاً مسلطاً على رقاب المرضى الأمر الذي ضاعف من معاناتهم وحال دون تمكنهم من الحصول على العلاج اللائم.

واستمرت القيود وأوامر المنع المفروضة على المرضى، حيث خضع (9832) من طلبات المرضى للمماطلة وطول الانتظار وبالتالي عدم الحصول على تصاريح من السلطات الإسرائيلية في الوقت المناسب، ولم يتمكن أصحابها من الوصول إلى المستشفيات خارج قطاع غزة سواء بسبب رفض منحهم التصريح أم المماطلة في الرد على الطلبات، الأمر الذي وضع أصحابها أمام تهديد جدي لحياتهم. وأفضت هذه الإجراءات إلى وفاة (9) مرضى من بينهم (3) نساء، كان بإمكانهم النجاة من المرض لو حصلوا على تصاريح وتمكنوا من السفر للخضوع إلى الرعاية الطبية المتطورة في الوقت المناسب.

بلغ عدد الطلبات المرضى من الأطفال (7602) طلب، من بينها (104) طلبات رفضتها سلطات الاحتلال، فيما لم يتم الرد بالإيجاب على (1766) طلب. ومن جهة أخرى، بلغ عدد طلبات النساء المريضات (11759) طلب تم رفض (740) طلب بشكل صريح، بينما بلغ عدد الطلبات التي لم يتم الرد بالإيجاب على الطلب حتى موعد المستشفى وبالتالي تأخر السفر (3368) طلب.

وفيما يتعلق بالجرحي الذين أصيبوا خلال فعاليات مسيرات العودة قدم (401) طلب خلال العام، وافقت السلطات الإسرائيلية على (82) طلباً من مجموع هذه الطلبات. هذا بالإضافة إلى (34) من الجرحى تم التنسيق لهم مباشرة عبر الحكومة الأردنية تمت الموافقة على (29) منهم.

بلغت الأصناف الصفرية على امتداد عام 2018 في مستودعات وزارة الصحة . المزود الأكبر للخدمات الصحية -في الأدوية (46%) فيما سجل العجز في المهمات الطبية المتداولة (28%). ومن النماذج الأكثر قساوة في الأوضاع الخدمية، ما تعرض له المرضى بعدما أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية عن توقف خدمة تقديم العلاج لمرضى الأورام السرطانية الذين يتلقون خدمة العلاج في مستشفى الرنتيسي، نتيجة النقص والعجز المتكرر والمستمر في الأدوية، وظهرت أزمة نفاذ الوقود اللازم لتشغيل المولدات الكهربائية في المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية.

كما واجه الأشخاص من ذوي الإعاقة والبالغ عددهم في قطاع غزة (51.065) وفقاً للنظام المحوسب في وزارة التنمية الاجتماعية، العديد من الصعوبات الصحية نتيجة عدم وصول الأدوات المساعدة بسبب إغلاق المعابر، وانخفاض أعداد القوافل، وعدم توفر الموازنة المالية لشراء الأدوات.

وجراء الانتهاكات اكتسب الخوف والقلق السكان في ظل صعوبة التنبؤ بمجريات الأحداث، وارتفعت حدة الضغوط جراء التغيرات الاقتصادية، والبيئية وارتفاع درجات الحرارة، والنمو السكاني السريع، وتفاقم أزمة السكن، مما ترك آثاراً كارثية على الصحة العامة والنفسية وفاقم من الإنهاك والإعياء للعديد من الأفراد لعدم قدرتهم على تحمل هذه الضغوط والعجز على التكيف، وشيوع الاضطرابات النفسية والعصبية والسلوكية، وسجل خلال العام ارتفاع ملحوظ في أعداد المرضى



المحولين إلى مستشفى الطب النفسي -الوحيد- في قطاع غزة ونسبة بلغت (16.5%) وذلك مقارنةً بالأعداد في العام 2017.

تجدر الإشارة إلى أن نسبة الوفيات ارتفعت خلال العام 2018 وبشكل ملحوظ وفق ما أفادت به وزارة الصحة، مقارنة مع العام 2017، واحتلت أمراض القلب أعلى المراتب كمسبب رئيس للوفاة، يليها أمراض السرطان، كما طرأ ارتفاع ملحوظ في وفيات الإناث.

وأخيراً فقد أظهرت المؤسسات الصحية غير الحكومية وبعض المؤسسات الدولية حالة من التأزر والتضامن لنجدة المرضى والجرحى والتدخل السريع والمتواصل للتصدي لتدهور الأوضاع الصحية، وتقديم الرعاية الطبية للجرحى سيما أن فعاليات مسيرات العودة ضاعفت من الضغط على المرافق الصحية، لولا تدخل واسناد القطاع الصحي لتضاعفت أعداد من يفقدون حياتهم أو أطرافهم خاصة وأن الأعيرة المعدنية التي استخدمتها سلطات الاحتلال خلفات أعداد كبيرة من الجرحى.

#### الحق في السكن:

ظلت أزمة السكن على امتداد عام 2018م، من المشاكل الأبرز من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة، نتيجة التغيرات التي حدثت في الواقع السكني والضعف والعجز المتلازمين، حيث ظهر الاختلال في العلاقة بين العرض والطلب، وتشير المعطيات المتوفرة إلى أن الاحتياج السنوي يقدر بحوالي (14,000) وحدة سكنية، فيما قُدر العجز في الوحدات السكنية نهاية عام 2018 بحوالي (118,000) وحدة سكنية شاملاً الوحدات السكنية المهدومة كلياً التي لم يتم إعادة إعمارها بعد.

وبسبب تراجع الدعم الدولي لم يتم وضع حجر الأساس لأي مشروع اسكاني جديد على امتداد العام، ومع ذلك واصلت الطائرات الإسرائيلية سياسة قصف المنازل السكنية بالصواريخ وتسببت في تشريد العائلات والأطفال، وبلغ عدد الوحدات السكنية المدمرة (1252) وحدة سكنية خلال عام 2018. هذا وبالرغم من مرور أربع سنوات على انتهاء عدوان تموز/ يوليو 2014م، تم الانتهاء من إعادة إعمار (8150) وحدة سكنية تمثل حوالي 68% من الوحدات السكنية المهدومة كلياً، وهذا يؤكد استمرار فشل آلية إعادة إعمار غزة (GRM).

وبالنظر لأن الكثير من الأسر تدفع المال مقابل السكن، فقد أضحى الكثير من المستأجرين مهددين بالطرد ويفتقرون للأمان في شغل المسكن نتيجة الانكماش الاقتصادي، وانخفاض قيمة الرواتب، وظهرت خلال العام أزمة التشرد بوضوح بسبب عدم مقدرتهم على تحمل تكاليف السكن، واضطرت بعض هذه الأسر إلى المكوث في الشارع، أو الميادين العامة، وبلغت الأسر التي تم طردها على امتداد العام (150) أسرة.

استمرار القيود المفروضة ستهدد حياة سكان حوالي (85) ألف وحدة سكنية في القطاع المحاصر، من بينها حوالي (25) ألف وحدة سكنية مأهولة وتحتاج إلى إعادة بناء بصورة ملحة لكي تصبح ملائمة للسكن تمثل حوالي (8%) من إجمالي الوحدات السكنية؛ فضلاً عن (60) ألف وحدة سكنية تحتاج إلى ترميم وتأهيل كي تصل إلى الحد الأدنى اللائق للسكن وهي تمثل (20%) من إجمالي الوحدات السكنية. ويحذر مركز الميزان من مخاطر حقيقية على حياة الأطفال والنساء والمسنين القاطنين في تلك المساكن في ظل التغير في المناخ وتصاعد الاتجاه الاحترازي، حيث أعلنت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن الأعوام الأربعة الماضية كانت الأعلى في درجات الحرارة في التاريخ المسجل.





### الحق في بيئة نظيفة:

تواصل التدهور البيئي خلال عام 2018 في قطاع غزة، نتيجة استمرار تدفق مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئياً إلى شواطئ قطاع غزة وإلى المياه الجوفية، وباتت في ظلها حياة الكائنات الحية مهددة على نحو غير مسبوق، وبلغت نسبة التلوث (75%) على امتداد شواطئ قطاع غزة، البالغ طولها (40) كيلو متر، ولم تتبقى مساحات آمنة للسباحة في مياه بحر قطاع غزة، وأصبح المواطنون عرضة للإصابة بالأمراض الجلدية، بحيث سُجلت زيادة ملحوظة في عدد الإصابات بالإسهال، والمغص، والطفح الجلدي، والحساسية، خلال النصف الأول من العام 2018، قياساً بالعام الماضي.

وتشير البيانات المتوفرة أن 3.9% فقط أي (11 من 282 بئر) من الآبار الجوفية في قطاع غزة تتناسب مع معايير المياه التي وضعتها منظمة الصحة العالمية. وفي ظل هذه المؤشرات باتت نسبة كبيرة من السكان تواجه صعوبة في الحصول على المياه الصالحة للشرب، وتناقصت حصة الفرد من المياه خاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل والقدرة الشرائية، كما لا يتجاوز المعدل (11%) من مجموع الأسر في قطاع غزة التي لديها مصدر آمن لمياه الشرب مثل شبكة المياه العامة الموصولة بالمنزل، حنفية عامة، بئر ارتوازي محمي الخ.

### الطاقة الكهربائية:

استمر النقص الحاد والمزمّن في الطاقة الكهربائية في عام 2018، كما طرأ في الربع الأخير من العام تحسن نسبي بدا جيداً ولكنه ما لبث أن تراجع بعد أن حل فصل الشتاء، وظل العجز يُشكل تحدياً أمام تشغيل المرافق والهيكل الأساسية والضرورية التي تُسهم في تحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بلغ احتياج قطاع غزة من التيار الكهربائي حوالي (650) ميغاوات على اعتبار وقت الذروة، في حين كان متوسط المتوفر منها 200 ميغاوات بنسبة عجز وصلت إلى 69%، حيث كانت الخطوط الإسرائيلية أكثر المصادر ثباتاً فيما انقطعت الخطوط المصرية عن تزويد قطاع غزة بالكهرباء منذ شهر مارس وحتى نهاية عام 2018، وقد استقبلت الشركة حوالي (452512) مكالمة من المواطنين للاستفسار عن الكهرباء.

### الحق في التعليم:

واجه قطاع التعليم تحديات مزدوجة خلال عام 2018م، تمثلت في استمرار الحصار المشدد والمفروض على قطاع غزة، وغياب موازنة مخصصة للتعليم في قطاع غزة من قبل الحكومة، ونتيجة لذلك ظلت جودة التعليم مبعث قلق خاصة أن مستوى التحصيل العلمي تراجع، حيث يعاني ما نسبته (50%) من الفئة العمرية (17-5) من الطلبة من تراجع في الأداء المدرسي، وباتوا يواجهون صعوبة في القراءة والكتابة.

ظل عاملو ومعلمو حكومة غزة السابقة يتقاضون (40%) من الراتب الشهري كل (50) يوم تقريباً، كما استمرت الحسومات على العاملين والمعلمين الذين يتقاضون رواتبهم من حكومة رام الله وراوحت نسبة ما يتلقونه من أجورهم الشهرية عند نسبة (50%) من الراتب، الأمر الذي أثار بشكل كبير على العملية التعليمية والحالة النفسية للموظفين بشكل عام. وهذا انعكس بشكل مباشر على أدائهم في العمل وتعاملهم المباشر مع الطلبة، بالإضافة إلى الحد من قدرتهم على دفع المواصلات للوصول إلى أماكن عملهم، مما ضاعف عدد أيام الغياب.



بالرغم من زيادة عدد المدارس الخاصة من (55) مدرسة في عام 2017م إلى (57) مدرسة في عام 2018م، إلا أنه لم تكن هناك زيادة في أعداد الملتحقين بالمدارس الخاصة. وعلى صعيد رياض الأطفال طرأ انخفاض في أعداد الملتحقين فيها، فيما بلغ عدد الطلبة المتسربين (3750) طالب وطالبة من المرحلة الأساسية. كما طرأ انخفاض في صفوف طلبة المعاهد والجامعات، ولم يتمكن العديد من الطلبة من الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي نظراً لهذه الظروف، حيث بلغ عدد الطلبة الناجحين في امتحان الإنجاز عام 2018 في دوراته الثلاث (25884) طالباً وطالبة، التحق منهم في مؤسسات التعليم العالي بقطاع غزة حوالي 22000 طالباً وطالبة.

#### المكتبات ومعارض الكتب:

أثر الحصار بشكل سلبي ووعوق بشكل واضح خطط ومشاريع تهدف إلى التنمية الثقافية من أهمها معارض الكتب، والمكتبات بشتى أنواعها. ولم تنظم وزارة الثقافة أو أي جهة أخرى معارض للكتب في عام 2018م، واقتصرت على المعارض المحلية للتراث الفلسطيني. ومن التحديات الإضافية فقد استلمت وزارة الثقافة 5% فقط من الموازنة المقررة لها عام 2018م، مما حال دون تزويد المكتبات بكتب أو مصادر حديثة.

#### المكتبة الوطنية:

في العام 2018م، هاجمت طائرات الاحتلال الإسرائيلي مباني ثقافية، الأمر الذي أثار مخاوف حقيقية على مستقبل الممتلكات المدنية والثقافية التي تكتسي أهمية كبيرة، خاصة في قطاع غزة الذي يفتقر للمراكز الثقافية. ومن أبرز المراكز الثقافية التي تعرضت للتدمير: مبنى المكتبة الوطنية -الكائن في ساحة الكتبية. كما تأثر مبنى قرية الفنون والحرف في غزة، وهو مبنى ملاصق لمبنى المكتبة الوطنية الفلسطينية والذي يضم مقتنيات أثرية ومشغولات يدوية تُبرز وجه فلسطين الحضاري. ودمرت الطائرات الإسرائيلية، مبنى مؤسسة "سعيد المسحال للثقافة والفنون" والذي كان يحتضن الفعاليات الثقافية والفنية على تنوع مجالاتها.

#### المكتبات المدرسية والعامية:

ظل النقص في أعداد المكتبات العامة والمراكز الثقافية واضحاً، ولم تحظ المكتبات بالرعاية والاهتمام الكافيين من الهيئات المحلية الفلسطينية، التي انحسر دورها في تقديم خدمات المياه والصرف الصحي، حيث أن معظم البلديات لم تقم بإنشاء مكتبات أو مراكز ثقافية جديدة، وأنشأت بعض البلديات مكتبات متواضعة.

#### الإيداع القانوني:

أثر الانقسام على التشريعات الثقافية في قانون الإيداع الفلسطيني، ولم يقر قانون صريح يختص بالإيداع القانوني، مما تسبب في العديد من شكاوى المؤلفين حول السرقات الأدبية وبراءات الاختراع، ويخشى أن يؤدي غياب قانون إيداع على المدى البعيد إلى ضياع الانتاج الفكري الفلسطيني.

#### التوصيات:

1. يطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية والتدخل الفاعل، لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، والضغط على سلطات الاحتلال لإجبارها على احترام مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان



- والقانون الدولي الإنساني. كما يشدد المركز على ضرورة تفعيل أدوات المحاسبة وملاحقة كل من يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب، كونها تشكل وسيلة من شأنها أن تحد من الانتهاكات وأن تحمي سكان قطاع غزة.
2. يدعو المركز المجتمع الدولي للعمل على تعزيز التعاون الدولي في مجال حل المشكلات المعقدة التي يعاني منها السكان في قطاع غزة، وهي مشكلات وإن أخذت في تداعياتها أشكال الكارثة الإنسانية إلا أنها في الحقيقة انعكاس طبيعي للمشكلات السياسية القائمة، وتجسد عجز المجتمع الدولي على مدى عشرات السنوات عن تطبيق قرارات الشرعية الدولية وفرض احترام قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في هذه المنطقة من العالم.
3. يطالب الأطراف الفلسطينية المختلفة باتخاذ التدابير الكفيلة بإنهاء الانقسام الفلسطيني، والتدخل الفاعل لوقف الثنائية القائمة، في ظل غياب فعل حقيقي من قبل الفاعلين السياسيين الآخرين من خارج حركتي فتح وحماس، للحد من انهيار الأوضاع في قطاع غزة، والشروع في تنفيذ الخطط لتجاوز الوضع الراهن وتعزيز صمود الناس وقدرتهم على البقاء، والحيلولة دون الانهيار الشامل للأوضاع في قطاع غزة.
4. الوقف الفوري للإجراءات التي اتخذتها حكومة الوفاق الوطني بحق سكان قطاع غزة، وأن تتولى الحكومة كامل صلاحياتها ومسؤولياتها في القطاع وبالشراكة مع كل الفاعلين على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ووضع الخطط والاستراتيجيات واتخاذ التدابير الخاصة، ووضع الموازنات وتخصيص الموارد التي تكفل معالجة جذرية للقضايا والأزمات التي تعصف بسكان القطاع، وبما يضمن حماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيه صرف رواتب الموظفين العموميين وفق الأصول القانونية.
5. الدوائر والمؤسسات الحكومية في غزة بوقف كل الاستقطاعات والضرائب والرسوم التي تفرض على السلع والخدمات العامة في قطاع غزة، في ظل حالة الانهيار الاقتصادي وتدهور مستويات المعيشة.